على سبيل المثال، وصلت نسبة البطالة في قطاع غزة (وشمال سيناء) إلى ٠,٧ بالمئة[٢٠]، بينما كانت هذه النسبة في الضفة الغربية، في السنة ذاتها، ١,١ بالمئة[٢١].

أما النتيجة الثانية، فتمثلت في مساهمة مداخيل العمال العرب في اسرائيل، في زيادة الدخل القومي الاجمالي (G N P) للضفة الغربية وقطاع غزة[٢٢]. وقد ساهمت مداخيل العمال هذه، جنباً إلى جنب، مع الفائض الذي تحققه الارض المحتلة في تجارتها مع الاردن، في تقليص العجز في الحساب الجاري لتجارتها مع اسرائيل[٢٣].

اهتمت سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي بالمحافظة على استمرار تشغيل العمال العرب، والقضاء على أية بادرة لبطالة محتملة. فعلى أثر الازمة الاقتصادية، التي عانى منها الاقتصاد الاسرائيلي بعد حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، تخوفت اسرائيل من أن تنعكس هذه الازمة على سوق العمل، بما يؤدي إلى الاستغناء عن عشرات الآلاف من العمال العرب[٢٤]. لذلك، قامت لجنة من الخبراء الاسرائيليين، اشتركت فيها دوائر الامن والوزارات الاقتصادية، باعداد خطط لتلافي حدوث بطالة في الارض المحتلة، مركزة على تشجيع الاستثمار داخل الارض المحتلة[٢٥]. وعلى الرغم من ذلك، ومن عدم قيام مشاريع استثمارية ذات شأن في الارض المحتلة، ظلت نسبة العمال المطرودين ضئيلة، وذلك لتركزهم في فرعي البناء والزراعة، حيث لا توجد بطالة مرتفعة فيهما[٢٦]، وتفضيل اصحاب الاعمال الاسرائيليين لاستخدام العمال العرب، لعدم تكلفتهم المالية، خاصة من ناحية التأمينات، وتمكين العديد من العمال والمهنيين من ايجاد عمل لهم في الدول العربية.

ثالثاً: احداث تغييرات في النواحي الاقتصادية والاجتماعية

في اطار سياسة الانعاش الاقتصادي والاجتماعي، واستكمالاً لجهودها الهادفة إلى تحسين المستوى المعيشي لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة، بما يضمن ابعادهم عن التفكير في حياتهم السياسية والمستقبلية، عملت سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي على احداث تغييرات في بعض النواحي الاقتصادية والاجتماعية. ومما ساعدها في ذلك، انفرادها بادارة عملية التنمية (ان جاز لنا ان نستخدم هذا التعبير) في الضفة الغربية وقطاع غزة، من خلال تحكمها في الاطار القانوني، والتنظيمي، لمختلف الانشطة[٢٧]. ومن المجالات التي ركزت على احداث تغييرات فيها، لهذا الغرض، الزراعة والصناعة، كنواح اقتصادية ، والخدمات وحياة مخيمات اللاجئين، كنواح اجتماعية.

(أ) الزراعة: اهتمت سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي بتطوير الزراعة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بحيث تفي بخدمة عوامل الانتاج الأخرى، من جانب، وتقوم بخدمة الخطط الاسرائيلية في الاسواق، وخاصة الخارجية، من جانب آخر، بهدف احداث نوع من الانتعاش النسبي للمزارعين. ولذلك، تركزت جهود وزارة الزراعة الاسرائيلية، بالتنسيق مع سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي، في السنة الاولى للاحتلال، على تنشيط الدوائر المحلية للوزارات الاردنية في الضفة الغربية، وللادارات المصرية في قطاع غزة. وبعد ذلك، اهتمت الوزارة بمجموعة من الموضوعات، مثل التقليل من الاعتماد على تجارة المنتوجات الزراعية للارض المحتلة، عبر نهر الاردن، والتركيز على المحاصيل التصديرية، وتحسين طرق الري، ومسح التربة ومصادر المياه، والتوسع في تقديم الخدمات الى المزارعين[٢٨]. وقد جاء هذا الاهتمام الاسرائيلي، المبكر، تحسباً من امكان غلق الجسور مع الاردن، مما قد يؤدي إلى احداث هزة اقتصادية، تهدد ما تسعى اليه سلطات الاحتلال، في اطار سياسة الانعاش، ولهذا الغرض، وضعت خطة خمسية للاعوام ١٩٦٩ ـ ١٩٧٤[٢٩].